اقتصاد

في اجتماع لوضع النقاط على الحروف في القطاع المصرفي

خميس: لا نسعى لإعداد تشريعات آنية ولا نريد تقزيم دور المصارف

درغام: استقرار سعر الصرف لا يعني تثبيته والرسالة للتجار بأنه لا تقلبات حادة فيه

| هناء غانم

وصف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس المصارف بصمام الأمان للاقتصاد السوري، مشدداً على إيمان الحكومة بدور القطاع المصرفي الخاص في دعم الاقتصاد، وذلك خلال اجتماعه أمس بإدارات المصارف العامة والخاصة، مشيراً إلى أن المصارف الخاصة مكون هام من مكونات الاقتصاد ولا يمكن للدولة العمل بمعزل عنه لذا فتصويب العمل المصرفي مسؤوليته أيضاً.

وأضاف: نريد الارتقاء لواقع أفضل ولا يكون ذلك بالشعارات والأماني وإنما بالرغبة في الانتقال من واقع إلى آخر بعمل مشترك، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الجلوس إلى طاولة واحدة لبحث التحديات والسلبيات التي تواجه هذا القطاع.

منوهاً بأن هواجس كبيرة ومشاكل عديدة يعاني منها القطاع المصرفي في العمليات الإجرائية، طالباً من المعنيين الحديث عنها على المكشوف مع رفع السقف للحديث عن كافة الهواجس والتحديات الخاصة بالعمل المصرفي الخاص، داعياً إلى تبسيط وتذليل كافة المعوقات الإجرائية التي تؤثر على حركة الإيداع والسحب في المصارف العاملة مثل بعض الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة على أن يتم تقديم قوائم دورية بكافة الإجراءات والعمليات المصرفية إلى رئاسة مجلس الوزراء ومجلس النقد والتسليف، بالإضافة إلى إيقاف طلب كافة الأوراق غير الفنية مثل بعض الفواتير والمستندات التي تؤثر على علاقة العميل بالمصرف.

وأكد المجتمعون ضرورة وضع آلية لاستقطاب الكتلة النقدية لدى رؤوس الأموال الوطنية وتعزيز ثقتهم بالمصارف السورية لاستثمار أموالهم فيها وتطوير العمل المصرفي بحيث يواكب مرحلة إعادة الإعمار التي تشهدها سورية وضرورة المباشرة بإنشاء اتحاد للمصارف السورية كسلطة وتنظيم نقابي فني يساعد المصارف في حل مشاكلها وينسق مع المصرف المركزي بالموضوعات الفنية لمواجهة تحديات العمل.

وسعياً إلى الانتقال إلى واقع عمل مصرفي يرتقي إلى مستوى التحديات التي فرضتها الحرب أكد خميس ضرورة وضع آلية عمل نوعية لتطوير القطاع المصرفي ومعالجة التخريب الممنهج الذي أصاب بعض مكوناته خلال الحرب والتوسع في عمل المصارف بحيث تنتقل إلى واقع أفضل مما كانت عليه خلال السنوات السابقة، وإجراء توصيف حقيقي لعمل القطاع المصرفي لتصويب خطواته ليكون صمام أمان للاقتصاد الوطني.

ولتعزيز ثقة المواطن بالسياسة النقدية بين خميس ضرورة التزام المصارف بالعمل وفق إستراتيجية واضحة للسياسة المالية والنقدية واتخاذ خطوات نوعية فيما يتعلق بإدارة السيولة والنقد والعملة الأجنبية وتطوير المصارف وأتمتة عملها وبنيتها التحتية والبشرية ما يعزز عمل القطاع المصرفي، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية خصوصاً مع بدء التحسن في المناخ الاستثماري في سورية، مشيراً إلى أن هناك ٤٠٠ معمل يعاد تأهيله، كما أن هناك يوميا طائرة تصدير محملة بالألبسة والأغذية في حين كان التصدير متوقفا منذ ٧ سنين، بالإضافة إلى زيادة حاويات التصدير ١٠٠ بالمئة، كما بلغت عوائد تعديل إيجارات استثمارات أموال الدولة ١٨ مليار ليرة، منوهاً بأن هذه عوامل اقتصادية حقيقية تساعد على استقرار الليرة السورية.

نحو استقرار الاقتصاد

بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن الحكومة تراعي مسألة التناغم وتحقيق التنسيق والتشابك بين السياسات المالية والنقدية ومع سياسة التجارة الخارجية، ما انعكس على الاستقرار سواء من حيث سياسة التجارة الخارجية والمستوردات والصادرات أو فيما يتعلق باستقرار الصرف، وهذه المسألة حققت نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد، مبيناً أن تنسيق السياسة المالية وتطوير العمل المصرفي بكل اتجاهاته المختلفة يكون من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات بالنسبة للمتعاملين للانتقال بالعمل الصرفي إلى مستوى أفضل في الفترة القادمة.

الحاكم يشرح إجراءات التحويل

نوّه حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام بأهمية لقاء رئيس الحكومة مع الفعاليات المصرفية بين الفترة والأخرى والاطلاع على الهواجس والمقترحات التي تناسب تطوير العمل المصرفي، مشيراً إلى أنه وبعد مرور شهرين على آخر لقاء أصبح هناك نوع من التصورات التي ترسم آفاق المرحلة القادمة سواء بما يتعلق بالسياسة النقدية عموماً أو تبسيط الإجراءات للجميع وهناك إجراءات سوف تتخذ بالجملة، وقدم شرحاً للقرار المرتبط بالحوالات القادمة من خارج الحدود من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار فقط وإذا كانت الحوالة اكبر من ذلك توضع ضمن وديعة بالمصارف أما بالنسبة للمبالغ النقدية «الكاش» يسمح للشركات تصريف حتى ألف دولار أما أكثر من ذلك فيجب التوجه إلى المصارف لصرفها وبشكل مباشر دون الخضوع لوديعة.

وأشار إلى أنه خلال الشهر القادم سوف يتم تركيب التجهيزات وتدريب المصارف على البرنامج الذي انتهى منه مصرف سورية المركزي منذ الشهر السابع والمرتبط بالحوالات الإجمالية الفورية والتقاص الإلكتروني للشيكات الأمر الذي يفتح المجال لآفاق جديدة بحيث يكون بمقدور كل تاجر وصناعي أو مواطن أن يرسل حوالة كبيرة بالزمن الحقيقي، أي أن تتم الحوالة من قبل أي مصرف إلى مصرف آخر وتنفذ خلال نصف ساعة في حدها الأقصى، مؤكداً أن هذا يعتبر نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية ومن المفترض أن يتم تدشينه نهاية الشهر القادم.

وأشار إلى أن موضوع المصارف العامة مختلف عن الخاصة وبحاجة لنظرة موضوعية طرحت على مراحل ظهر بعضها باتجاه الدمج أو إعادة هيكيلة، مؤكداً أن الأمر سيظهر بالتنسيق مع المعنيين.

وبخصوص القطع الأجنبي أكد أن استقرار سعر الصرف لا يعني تثبيته، وأن الرسالة واضحة للقطاع التجاري بأنه لا يوجد تقلبات حادة في سعر الصرف.

وأشار إلى أن هناك قرارات متتالية لشركات الصرافة من قبل مجلس النقد والتسليف تؤكد أن المصارف هي الأساس وليس شركات الصرافة، مبيناً أن رفع رساميل هذه الشركات سيتم تطبيقه أيضاً على المصارف وحتى على شركات الحوالات التي بدأت تتعامل أيضاً مع شركات الصرافة.

منافسة مصرفية

بيّن رئيس هيئة تخطيط الدولة عماد صابوني أن المنافسة يجب أن تكون بين القطاعين العام والخاص على الضوابط نفسها دون تمييز، ليكون قطاعاً مصرفياً متجانساً، مشيراً إلى أهمية تقديم خدمات مصرفية تتلائم مع الطلب والسعي إلى تسهيل الإجراءات الذي يعتبر أمراً ضرورياً. مبيناً أن الحكومة تعمل على سياسة اقتصادية كلية وان تشجيع الاستثمار يتطلب أن يكون النظام المصرفي جاهزاً ليتلاءم مع المتطلبات الجديدة لتحريك العجلة الاقتصادية.

طلبات جريئة

انتقد الرئيس التنفيذي لمصرف فرنسبنك سورية نديم مجاعص عدم ثبات التشريعات وطريقة التعامل مع المصارف الخاصة والالتزام بتطبيق القرارات سواء لاقت القبول أم لا، على مبدأ نفذ ثم اعترض، مبيناً أنه من الضروري أن تتغير هذه السياسات وعدم التدخل في عمل المصارف الخاصة بكل التفاصيل «لأننا ندير مؤسسات عمرها أكثر من ١٠٠ عام ومن المفترض إننا على علم تام بالقوانين والتشريعات وما يجري على أرض الواقع أمر غير مقبول».

كما طالب بزيادة رؤوس أموال المصارف مشيراً إلى أن ذلك يجب أن يترافق مع وجود ثبات تشريعي وإستراتيجيات واضحة لجلب الاستثمار المصرفي، إضافة إلى إلغاء مفوضية الحكومة لدى المصارف واستبدالها بلجنة رقابة على المصارف أسوة بجميع الدول الأخرى، مشدداً على إلغاء دور مراقب المصرف المركزي الداخلي.

بدوره قال الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني سورية وليد عبد النور: «نحتاج إلى إعادة الثقة والأمن.. وثبات التشريع ضروري لخلق فرص استثمارية».

على حين أكد الرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل سلطان الزعبي أن سعر الصرف لا يجوز أن يكون ثابتا لأن ما يحدده هو العرض والطلب «ونحن لم نختبر حتى الآن الطلب الحقيقي على القطع الأجنبي علماً أن ملامح الاستقرار بدأت وحجم الطلب سوف يختلف، لذا فتحديد السعر ليس قراراً يترك للسوق وأن مرحلة إعادة الإعمار سوف تفرض طلباً على القطع الأجنبي وهذا يستدعي تسهيل الإجراءات لدخول رأس المال العربي والأجنبي».

بدوره أكد الرئيس التنفيذي لبنك سورية والمهجر ميشيل عزام على استخدام تقييم مراكز القطع الأجنبي البنيوي لزيادة رأس مال المصارف.

طائرة صادرات ألبسة وأغذية يومياً.. و١٨ مليار ليرة عوائد تعديل إيجارات أملاك الدولة

الخليل: استقرار سعر الصرف حقق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد

الزعبي: لم نختبر حتى الآن الطلب الحقيقي على القطع الأجنبي

الحلبي: الكتلة الأكبر من النقد خارج الجهاز المصرفي لانعدام الثقة بين العملاء والمصارف

٦٤ شركة روسية مهتمة بمشروعات إعادة الإعمار في سورية

| علي محمود سليمان

كشف مصدر في مجلس رجال الأعمال السوري الروسي لـ«الوطن» أن الزيارة التي جرت خلال الشهر الماضي لرجال الأعمال السوريين إلى روسيا كانت بهدف التحضير للقاءات التي تجري الآن في سوتشي ضمن أعمال اللجنة السورية الروسية للتعاون الاقتصادي، موضحاً أن الوفد من رجال الأعمال السوريين عرض خلال زيارته خريطة لعدد من المشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار منها نحو ٢٠ مشروعاً قابلة للتنفيذ الفوري، حيث تم عقد الاجتماعات مع رجال الأعمال الروس وممثلين عن ٦٤ شركة روسية مختصة بإعادة الإعمار منها شركات كبرى على مستوى العالم، حيث جرت هذه اللقاءات بالتنسيق مع السفارة السورية في موسكو.

لافتاً إلى أنه تم لمس اهتمام كبير من جانب الشركات الروسية التي بادرت هي لطرح أفكار لمشاريع يمكن لها أن تنفذها في سورية، وعلى هذه الأساس تم الاتفاق على تبادل الوفود بين الطرفين من رجال الأعمال، وقد حضر وفد من ممثلين تلك الشركات الروسية خلال الشهر الماضي بعد زيارة الوفد السوري إلى موسكو، وتم خلال اللقاءات في دمشق البحث في العقود التي يمكن توقيعها خلال اجتماع اللجنة السورية الروسية للتعاون الاقتصادي في سوتشي، وخاصة في مجال مشاريع الحديد والأخشاب وتدوير مواد البناء من الأبنية المهدمة، بالإضافة لمعامل لقطع السيارات ومشاريع في مجال الطاقة البديلة، وذلك ليتم إقامة مشاريع مع القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص السوري ومشاريع للقطاع المشترك.

وأشار المصدر إلى أنه يجري البحث حالياً في اجتماعات سوتشي حول مواضيع التسهيلات الجمركية وتسهيل نقل البضائع، وسيعاد طرح فكرة إقامة بنك مشترك بالعملة المحلية بين البلدين وذلك للتخلص من أثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلدين من الدول الغربية، وقد حضر ممثل عن المصرف المركزي الروسي وعرض جملة من الاقتراحات التي سيجري التباحث في إمكانية العمل عليها وخاصة في موضوع فتح الاعتمادات، علماً أن فكرة إقامة البنك المشترك طرحت منذ أربعة أعوام.

وأوضح المصدر في مجلس رجال الأعمال السوري الروسي أنه تم اتخاذ قرارات بافتتاح مولات للبضائع السورية في المدن الروسية، وذلك خلال اجتماعات الشهر الماضي، كما تم الاتفاق على عقود كبيرة لشحن الخضر والفواكه إلى الأسواق الروسية وهي عروض تغطي نحو ٧٠ حاوية في الأسبوع لصالح قائمة الصادرات بالإضافة لعقود أخرى بين رجال أعمال من الطرفين. وسيتم العمل بشكل شهري على توجه وفد من رجال الأعمال السوريين إلى روسيا للتعرف على متطلبات الأسواق الروسية.

«تقييم أداء الموظفين» في «الأربعاء التجاري»

شورى: طرق تقييم العاملين في الحكومة غير صحيحة

| صالح حميدي

بيّنت عضو مجلس إدارة جمعية إدارة الموارد البشرية سماح شورى أن المعايير والأسس التي تحكم عمل وأنظمة القطاع العام ضعيفة وغير صحيحة وخاصة لجهة تقييم الأداء للعاملين، مبينةً ضرورة إعادة النظر فيها وخاصة الترفيع الدوري بنسبة ٩ بالمئة وضرورة تغييرها حيث يقيّم الموظفون بمعايير غير سليمة تعتمد التحيز والعاطفة ولا تأخذ الكفاءة والمهارات والخبرات ويتميز بها بعض العاملين بعين الاعتبار ويكافأ المجتهد ومن يعمل بفاعلية ونشاط وإبداع بدرجة متساوية مع من لا يعمل ولم يتمتع بالأداء ذاته.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس التي خصصت للحديث عن تقييم أداء الموظفين في القطاع الخاص، موضحةً أن المعيار الوحيد المعتمد لدى المؤسسات الحكومية هو معيار الدوام وهو المحدد لتقييم الأداء والترفيع وزيادة الرواتب الدورية وليس معيار الإنتاجية، داعية إلى وجوب اعتماد سلم للترفيعات وسلم للدرجات الوظيفية واعتماد الهيكلية والنظام الداخلي في أية مؤسسة واعتماد مبدأ التوصيف الوظيفي من يشغل الوظائف والمهام والمسؤوليات والأهداف والخطط الموضوعة وقالت حالياً وخلال ظروف الأزمة هناك انتماء مهني وليس وظيفياً لدى العاملين في القطاع العام.

من جانبه أشار مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى ضرورة اعتماد مبدأ تقييم الأداء للترفيع وزيادة الرواتب وهو نشاط تختص به مديرية الموارد البشرية في الشركات الكبرى وهي قليلة جداً في سورية.

وأن ما يسود في بلدنا هو الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهنا يجب التركيز على كيفية تقييم الأداء في هذا النوع من الشركات وضرورة وضع معايير لهذه الشركات تساعد في تقييم أداء العاملين فيها ووضع أهداف لها وفق شروط محددة.

وبين أن الشركات التي حازت شهادة الجودة «الإيزو» باتت تطبق هذه المعايير نوعا ما ولكن معظم الشركات تعتمد على التقييم الفردي وتدخل العاطفة في الموضوع داعيا إلى اعتماد نظام عاملين لدى كل مؤسسة صغيرة أو كبيرة لتحديد الواجبات والمسؤوليات وأسس الترفيع والتقييم فيها.

وأشار خربوطلي إلى الارتباط الوثيق بين القدرة والرغبة لأي عامل وتحديد المسار الوظيفي له وأن غياب أحدهما سوف يؤثر على أدائه سلبا، وأشار كذلك إلى ضرورة توافر حزمة عوامل أخرى مثل الخبرة والنشاط والمبادرة والدوام والحوافز المادية والمالية ويرى أن الحوافز المعنوية تعد نقطة التحريض الأساسية يمكن لصاحب العمل القيام بها مثل توفير جو وبيئة العمل الملائمة والتقدير والتكريم والمناسبات الاجتماعية وغيرها من العوامل المحفزة.

«السورية للتأمين» تنوي زيادة القيم التأمينية للسيارات

| عبد الهادي شباط

كشف مدير التأمين على السيارات في المؤسسة العامة السورية للتأمين صفوان النحاس لـ«الوطن» أن المؤسسة في صدد إصدار قرار يقضي بإجراء بعض التعديلات في مجال التأمين على السيارات، منها مضاعفة القيم التأمينية لأسعار السيارات الدنيا لتصبح أكثر واقعية مع أسعار السوق كون أسعار السيارات قد ارتفعت بشكل متزايد خلال الأعوام السابقة بشكل مطرد، وأن المؤسسة تطرح منتجها التأميني للمركبات على أربع شرائح وهي التأمين على القيم التأمينية المعتمدة أو إمكانية مضاعفتها وكذلك التأمين على القيم السوقية للمركبات أو ٧٥ بالمئة منها وبذلك يكون العقد التكميلي يغطي كل رغبات المؤمنين ومتطلباتهم وكل الشرائح للراغبين بالتأمين التكميلي على مركباتهم، علما بأن ذلك لم يرافقه أي زيادة بنسبة البدل التي تتقاضاها المؤسسة.

وبين أنه يتم توسيع التغطية التأمينية لشريحة الأشخاص الذين يحق لهم القيادة من الأقارب للسيارة السياحية الخاصة إضافة للمؤمن وأفراد عائلته وكذلك السماح لكبار السن وأصحاب الحالات المرضية أن يسموا سائقاً إضافياً عليها وذلك بعد التأكد من انتفاء حالة التأجير للسيارة، في حين أكد أن المؤسسة تعمل على رفع قيمة التعويض لتغطية الأضرار المادية التي تسببها حمولة الصهاريج للمتضررين لتصبح ١,٧٥٠,٠٠٠ ليرة للمتضرر الواحد لتتناسب وواقع ارتفاع الأسعار الحاصل لقاء تعديل معقول ومدروس بنسبة البدل التي تتقاضاها المؤسسة للعقد، ورفع صلاحيات صرف التعويضات لأضرار المركبات للفروع الفاعلة حالياً بالقطر وذلك زيادة بتسهيل إجراءات الصرف للتعويض والتقليل من الفترة الزمنية اللازمة لإتمام الدراسة دون الحاجة إلى رفعه إلى مديرية السيارات لتدقيق الإجراءات والذي ينعكس بدوره على سرعة الإنجاز بإجراءات الصرف ويزيد من رضى الزبائن، إضافة لرفع مبلغ التحمل بالتعويض الذي يعتبر شرطاً اختيارياً للمؤمن في حال الرغبة بتخفيض قيمة العقد بنسبة ١٥ بالمئة ليصبح متوازنا والدراسة لقيمة وسعر العقد.

إضافة إلى السماح للسيارات المؤمنة لدى المؤسسة والتي تجاوز عمرها ٢٥ عاماً بالاستمرار بالتجديد للعقد ضمن الشروط المتبعة للتجديد الاعتيادي لغاية خمس سنوات أخرى أي للسيارات التي بلغ عمر تصنيعها ١٩٨٧ ويعود ذلك كمصداقية للمؤسسة نحو الالتزام بالضمانة لزبائنها الذين وثقوا بها واعتمدوها كضامن لهم.

وأوضح النحاس أن المؤسسة تقوم بإجراء التأمين على المركبات التي تسير على الطرق العامة كافة وذلك وفق قوائم للقيم التأمينية أعدتها مسبقاً والتي تعتبر كقيم تخمينية نسبية لما تعادله من قيمتها الحقيقية بالسوق المحلية والتي بموجبها يتم احتساب قيمة العقد التكميلي للمركبة متضمناً رغبات الزبون بالتغطيات والاستثناءات التي يطلبها، لكن هذه القيم تم احتسابها سابقاً كنسبة من القيمة الحقيقية لأسعار المركبات التي باتت تشكل فارقا شاسعا بينها وبين الواقع الحالي للأسعار الرائجة وذلك بسبب الارتفاع المتزايد في الآونة الأخيرة والذي أدى لوجود فارق كبير بين القيم التأمينية وبين واقع السوق إضافة إلى الارتفاع الكبير بأسعار القطع التبديلية الذي تجاوز معدله هامش ١٠٠ بالمئة.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING POWER GENERATOR SETS WITH ACCESSORIES AND CABLES DIFFERENT CAPACITITES FOR RURAL DAMASCUS GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered international nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices between 09:00 AM till 03:00 PM starting from October 8th 2017, till October 22nd 2017, in the following addresses:

- ***Tender Committee contact in Damascus from 8 until 14 October:***

Address: Ostwani Building, G.F., Al Rawda, Zahrawi Ave.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

- ***Please note that after 14, and until 22 October, the address to receive offers, is as below:***

Address: Medas Restaurant Building, Al Shalaan, Opposite of Sebki Park.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	October 22nd, 2017 at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتقديم و تركيب او اختبار مجموعات توليد مع اكسسوارات و كابلات باستطاعات مختلفة لريف دمشق.

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم، تسعى الفرق الميدانية في ***منظمة مكافحة الجوع (AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية وهي: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً، ابتداءً من تاريخ:8 تشرين الاول 2017، وحتى 22 تشرين الاول 2017، وذلك للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق من تاريخ 8 وحتى 14 من تشرين الاول على العنوان التالي:

العنوان: الروضة، شارع الزهراوي، بناء الاسطواني، طابق أرضي.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

نود اعلامكم بأن عنوان مكتبنا سوف يتغير وعليه فإنه سيصبح التواصل مع لجنة المناقصات ابتداء من تاريخ 15 تشرين الاول وحتى 22 تشرين الاول على العنوان التالي:

العنوان: الشعلان، مقابل حديقة السبكي، بناء مطعم ميداس.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	22 تشرين الاول 2017.
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوماً.
العملة:	الليرة السورية.
غرامات التأخير:	0.05% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.